آداب الرافدين – العدد (58)
1432هـ/2010م

تجربة العمل الجبهوي في لبنان 1949 ـ 1958

م.د. جاسم محمد الجبوري*

تاريخ التقديم: 2009/5/4 تاريخ القبول: 2009/6/29

المقدمـــــة

تشغل التحالفات الجبهوية بين الأحزاب السياسية حيزاً هاماً في سياساتها، لما تلعبه من دور للإسراع في تحقيق هدف كل منها، إذ إن التحالف بالأساس ينطلق من واقعين هامين أولهما : هدف أي حزب للوصول السريع إلى السلطة، وضمان السيطرة على السياسات الحكومية وعلى الجهاز الإداري للدولة، وثانيهما عجز أي منهم على تحقيق ذلك بمفرده[1].

وتأخذ التحالفات بين الأحزاب السياسية أشكالاً متعددة، تبعاً للهدف المعلن للتحالف من جهة، وللعلاقة التنظيمية بين أطرافه من جهة أخرى، فقد يكون التحالف من أجل تحقيق هدف وطني كمقاومة الاحتلال حتى يتم تحرير البلاد، أو هدف ديمقراطي كمقاومة الفاشية أو الديكتاتورية وبناء نظام ديمقراطي بديل، أو هدف اجتماعي كالحد من الاحتكار أو الاستثمار وبناء نظام اشتراكي، أو هدف سياسي مباشر كتشكيل حكومة أو انتخاب رئيس للدولة [2]، ويلعب النظام الانتخابي السائد في البلد دوراً هاماً في إقامة التحالفات[3]. والجبهة بهذا المعنى، تقوم فيما بين أحزاب وتنظيمات تجمعها نقاط التقاء أساسية تتمحور ضمن

---

* قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

(1) *Joseph S. De Huzar Roucek , George B. & associated:Introduction to Political science ,2nd edition , Thomas Y. Cromwell Co, (N.Y., 1954), p.466.*

(2) للتفاصيل عن مسألة التحالفات بين الأحزاب ينظر: موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار للنشر، (بيروت، 1977)، ص 328–358.

(3) فارس أشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية 1949. 1975، المجلد الأول: تكوين الحزب، ط1، الدار التقدمية، (بيروت، 1989)، ص476 . 477.

أهداف تمثل مصالحها جميعاً[1]. تعددت التحالفات والجبهات السياسية في لبنان تبعاً لطبيعة نظام الحكم السائد، وكانت هذه التحالفات تعبيراً عن تلاقٍ في الأفكار والسياسات يتسع أو يضيق، يتعمق أو ينتهي تبعاً للنقاط المشتركة الجامعة، وتأخذ طابعاً آنياً عابراً أحياناً، كما كانت تأخذ طابعاً مستمراً ومستقراً في أحيان أخرى، وشهد لبنان خلال فترة الدراسة (1949. 1958)، عدة أشكال للعمل الجبهوي من أبرزها: لجنة الأحزاب المؤتلفة، الجبهة الاشتراكية الوطنية، الجبهة الاشتراكية الشعبية، مؤتمر الأحزاب اللبنانية، وجبهة الاتحاد الوطني. لذا يمكن استعراض أهم هذه التحالفات على النحو الآتي:

1ـ لجنة الأحزاب المؤتلفة (1949 ـ 1950):

تعد لجنة الأحزاب تحالفاً جبهوياً ضمت مجموعة من أحزاب المعارضة المرخص لها آنذاك، والتي التقت أهدافها حول قضايا الحريات الديمقراطية في لبنان والعدالة في الحكم، وتألفت من: كتلة التحرر الوطني [2] وحزب الاتحاد الجمهوري[3] والحزب التقدمي الاشتراكي[4]

(1) شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة دار السلام، (بغداد، 1972)، ص 100−101.

(2) كتلة نيابية تشكلت بعد انتخابات 25 أيار 1947، أسسها عدد من الشخصيات السياسية اللبنانية أبرزهم: عبد الحميد كرامي، جواد بولس، كمال جنبلاط، وقامت بعقد العديد من الاجتماعات لتكتيل المعارضة ضد حكم الرئيس اللبناني بشارة الخوري. ينظر: بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج3، منشورات أوراق لبنانية، (درعون . حريصا، 1960 . 1961)، ص49 . 51، 255 . 257؛ كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، (بيروت، 1978)، ص160.

(3) تأسس عام 1949 من قبل نعمة ثابت ومأمون أياس بعد خروجهما من الحزب القومي السوري الاجتماعي على أثر إعدام أنطوان سعادة. ينظر: اشتي، المصدر السابق، ص478.

(4) حزب سياسي أسسه كمال جنبلاط في عام 1949، غايته السعي لبناء مجتمع ديمقراطي تسود فيه الطمأنينة الاجتماعية والعدل والرخاء والحرية والسلم، اشتهر الحزب بمواقفه المعارضة لحكم الرئيسين بشارة الخوري وكميل شمعون. للتفاصيل ينظر: فتحي عباس خلف مهنا الجبوري، الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني دراسة تاريخية في دوره السياسي 1949. 1975، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، (كلية التربية، 2007).

ومنظمة الغساسنة[1] وحزب الكتلة الوطنية[2]وحزب النداء القومي[3] وتولى كميل شمعون[4] رئاسة لجنة الأحزاب المؤتلفة[5]. ووضعت اللجنة عدة مطالب كأساس

---

(1) منظمة للشباب أسسها نسيم مجدلاني عام 1943، وانتشرت بين طائفة الروم الأرثوذكس في بيروت، رفعت شعار (الحق . النظام . العمل)، وأصدرت جريدة بالاسم نفسه، تهدف إلى توحيد الشباب العربي، تعرضت للحل عام 1951 من قبل رئيسها نسيم. ينظر:
Salwa M.Jurdak , The Evolution of Lebanon party polities 1919 – 1947, (Beirut, 1947 – 1948) , p.48.

(2) تأسس عام 1943 من قبل أميل أده، أكد الحزب في أهدافه أنه حزب ديمقراطي جمهوري في عقيدته وكيانه، له جريدة ناطقة باسمه تدعى (جريدة الصحافة). فضل شرور، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان 1930– 1970، ط1، دار المسيرة، (بيروت، 1981)، ص 402. 403؛ بشار حسن يوسف، تطور الحياة الحزبية في لبنان 1946. 1958 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، (كلية التربية، 2000)، ص30–31.

(3) حزب سياسي أسسه كاظم الصلح بين عامي (1944 – 1945)، شارك فيه العديد من الشخصيات السياسية، طالب استقلال لبنان وتحقيق الوحدة العربية، غاب الحزب عن الساحة السياسة منذ مطلع الخمسينات . للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1986)، ص526 ؛ حسن حمد عبد الله الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان 1941. 1958، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، (كلية التربية (ابن رشد)، 1990)، ص119 ؛ يوسف، المصدر السابق، ص34.

(4) سياسي لبناني ولد عام 1900، تخرج من كلية الحقوق عام 1934، عمل في المحاماة، انتخب نائباً عام 1934، عُيّنَ وزيراً للمالية عام 1938، أعيد انتخابه نائباً عام 1943، تولى وزارة الداخلية عام 1947، انتخب رئيساً للجمهورية خلال الفترة (1952. 1958)، عُيّنَ وزيراً للداخلية عام 1975، توفي عام 1987. ينظر: عدنان ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان 1861 . 2006، ط1، (بيروت، 2007) ص 292 . 294.

(5) جريدة النهار (بيروت)، العدد (4353) في 19 تشرين الثاني 1949؛ أشتي، المصدر السابق، ص 479.

للتعاون مع الحكومة من أبرزها : حل المجلس النيابي، وإجراء انتخابات حرة في ظل حكومة نزيهة، وتأمين الحريات العامة[1].

عارضت لجنة الأحزاب حكم الرئيس بشارة الخوري[2]، واتهمت عهده بالفساد في مجال السياسة الداخلية، وقررت عدم الاعتراف بشرعية المجلس النيابي[3]. كما انتقدت عملية توزيع الوظائف الحكومية ووصفتها بـ " الحزبية العمياء "، كما انتقدت مشروع الموازنة في اعتمادها على الضرائب غير المباشرة، وطلبت مقاضاة المسؤولين عن عدم نشر القوائم الانتخابية في موعدها القانوني، وسجلت على السلطة تفريطها بمصالح البلاد واعتمادها سياسة المساومات الخاسرة، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الاقتصاد اللبناني وأكدت مضيها في العمل على أساس المبادئ التي أعلنتها[4].

---

(1) *U.S.S.D.L.I and F.A ,1945-1949,Lebanon,Telegram from the American Legation, Beirut , September 9, 1949 ,No: 401 ,To the Secretary of state, Washington , Film:5 , p21;*

جريدة النهار، العدد (4293) في 9 أيلول 1949.

(2) سياسي لبناني ولد عام 1890، درس في مدرسة الآباء اليسوعيين في بيروت، درس الحقوق في باريس عام 1919 وتخرج منها محامياً، عين عضواً في مجلس الشيوخ اللبناني عام 1926، تولى رئاسة الحكومة في عهد الانتداب الفرنسي خلال السنوات (1927 . 1929)، انتخب نائباً خلال الدورات النيابية (1934، 1937، 1943)، انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية في 21 أيلول 1943، جدد مجلس النواب انتخابه لولاية ثانية عام 1948، قدم استقالته عام 1952، توفي عام 1964. ينظر: ضاهر وغنام، المصدر السابق، ص 201 . 203.

(3) جريدة النهار، العدد (4353) في 19 تشرين الثاني 1949 ؛

U.S.S.D.L.I and F. A ,1945-1949 , Lebanon,Telegram from the American Legation , Beirut ,November 19,1949, No: 401 , To the Secretary of state, Washington ,Film: 5, p32.

(4) جريدة النهار ، الأعداد (4438)، (4449)، (4485) في 26 شباط و 11 آذار و22 نيسان1950.

وفي مجال السياسة الخارجية، عارض رئيس لجنة الأحزاب المؤتلفة (كميل شمعون) مشروع الضمان الجماعي العربي[1]، ففي الجلسة النيابية المنعقدة في 1 كانون الأول 1949 وجه (شمعون) سؤال للحكومة اللبنانية فيما إذا ترى في مشروع الضمان الجماعي ما يكفي لربط أواصر التعاون بين الدول العربية من أجل نصرة القضية الفلسطينية ورد العدوان الصهيوني عنها ؟، وأجابت الحكومة بأنها موفقة على المشروع وتأمل في نجاح المباحثات الجارية من أجل وضع ميثاق للضمان الجماعي يكفل التعاون الوثيق بين الدول العربية، ووجه شمعون انتقاده للمشروع لخلو نصوصه من أي إلزام للدول العربية باستخدام القوة المسلحة وتنسيق العمليات العسكرية لصد أي عدوان خارجي، ودعا في ختام حديثه على ضرورة الحفاظ على استقلال وسيادة لبنان[2].

كان لرئيس لجنة الأحزاب (كميل شمعون) مواقف هامة داخل مجلس النواب اللبناني، فعلى المستوى الاقتصادي طالب بتحسين وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة من أجل تعزيز الاقتصاد اللبناني، وشدد على ضرورة الاهتمام بالواقع الاجتماعي من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين عن طريق وضع قانون للضمان الاجتماعي، ودعا إلى ضرورة تحسين أحوال موظفي الدولة وإعطاءهم حقوقهم الكاملة وزيادة رواتبهم ورفع مستواهم الاقتصادي، ورأى بضرورة الاهتمام بالمتقاعدين وإنشاء صندوق مستقل للتقاعد، كما طالب بمنع تعاطي

---

(1) قدمت الحكومة المصرية مشروع (الضمان الجماعي العربي) إلى مجلس جامعة الدول العربية في 22 تشرين الأول 1949 من أجل " تحقيق تعاون عسكري وسياسي "بين الأقطار العربية، وتوحيد الجهود وتنسيق المواقف العربية لمواجهة الأخطار الخارجية، وقد سمي هذا المشروع فيما بعد بـ (معاهدة الدفاع العربي المشترك). للتفاصيل ينظر: سامي الحكيم، الضمان الجماعي العربي، مطبعة المعرفة، (القاهرة، 1965)، 258– 260.

(2) محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي السادس، العقد العادي الثاني، الجلسة(6) المنعقدة في 1 كانون الأول 1949، ص 5، 8.

المخدرات في لبنان ومنع تهريبها إلى الخارج، ووضع حد لهذه الظاهرة الاجتماعية السيئة، ومعاقبة الأشخاص الذين يروجونها ويبيعونها[1].

كثفت لجنة الأحزاب المؤتلفة نشاطاتها عام 1950، فأقامت مهرجاناً خطابياً ببيروت شارك فيه ممثلوا أحزاب المعارضة، وأعلنوا أن انتخابات 25 أيار 1947 التي اتسمت بالتزوير لصالح الحكومة لن تتكرر[2].

كان هذا النشاط هو الأخير عملياً للجنة الأحزاب المؤتلفة، إذ أعلن كمال جنبلاط[3] في15 كانون الثاني 1951حل اللجنة[4].

ويلحظ من عرضنا السابق عن اللجنة أنها ائتلاف سياسي معارض لحكم الرئيس بشارة الخوري، وكان إعلان انفراطها متوافقاً مع موعد الانتخابات النيابية عام1951 التي ستشهد قيام تحالف جبهوي جديد هو (الجبهة الاشتراكية الوطنية) التي ضمت بعض أعضاء لجنة الأحزاب المؤتلفة واستبعدت آخرين.

2ـ الجبهة الاشتراكية الوطنية (1951 ـ 1953):

جبهة نيابية تألفت من عدة أحزاب أبرزها : الحزب التقدمي الاشتراكي (ممثلاه كمال جنبلاط وأنور الخطيب)، وحزب الكتلة الوطنية (ممثله بطرس اده)،

(1) للمزيد من التفاصيل حول المناقشات ينظر: جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني 1943. 1975 دراسة تاريخية وثائقية، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل ، (كلية الآداب، 2006)، ص 381، 389، 392، 396، 397.

(2) أشتي، المصدر السابق، ص 480.

(3) سياسي لبناني ولد في عام 1917، درس الحقوق في جامعة السوربون بفرنسا عام 1938، انتخب نائباً عامي 1943 و1947، أسس عام 1949 الحزب التقدمي الاشتراكي، كما أسس عام 1951 الجبهة الاشتراكية الوطنية، أعيد انتخابه نائباً عام 1953، أسس جبهة النضال الوطني البرلمانية عام 1960، عُيّنَ وزيراً للتربية الوطنية ثم وزيراً للاقتصاد الوطني عام 1960، أعيد انتخابه نائباً عامي 1964و1972، اغتيل عام 1977. للتفاصيل ينظر: ايغور تيموفييف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة، ترجمة: خيري الضامن، ط4، دار النهار للنشر، (بيروت، 2000)؛ ضاهر وغنام، المصدر السابق، ص 125، 128.

(4) أشتي، المصدر السابق، ص480.

والحزب القومي السوري الاجتماعي [1] (ممثله غسان تويني)، فضلاً عن عدد من النواب المستقلين منهم كميل شمعون ، أميل البستاني، عبد الله الحاج ودكران توسباط[2].

تحالف أعضاء المعارضة بقضاء الشوف[3]في لائحة انتخابية مؤلفة من (كمال جنبلاط، غسان تويني، أنور الخطيب، كميل شمعون وغيرهم)، وتعهدوا بتأييد مشاريع الحزب التقدمي الرامية إلى تأمين سعادة الشعب اللبناني، ووقعوا على وثيقة تضمنت هذا التعهد بالعمل مع أعضاء الحزب التقدمي في المجلس النيابي لتحقيق تسعة مشاريع تتناول: تأمين التعويض عن البطالة للعمال والفلاحين، ومجانية التعليم والزاميته، والضمان الصحي للجميع، وبيوت السكن لموظفي الدولة والعمال والمزارعين، واستقلال القضاء، وتعديل قانون المطبوعات، وتحويل الشركات الاستثمارية إلى تعاونية وطنية، وإلغاء الألقاب ومشروع ضمان الحريات الحزبية للجميع[4]. وشكل الفائزون في الانتخابات النيابية[1]مع آخرين من

---

(1) تأسس عام 1932 على يد أنطوان سعادة، أكد الحزب في دستوره على أن هدفه وغايته " نهضة وإحياء الأمة السورية "، كان له مبادئ أساسية خاصة بالعقيدة القومية منها " سوريا للسوريين "و" السوريين أمة تامة "، من مبادئه الإصلاحية فصل الدين عن الدولة، وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس الإنتاج، وإعداد جيش قوي يمكنه تقرير المصير، اتخذ الحزب شعاراً له هو (الوحدة. الواجب. النظام.القوة)، وكان له عدة صحف هي: (الجيل الجديد، النظام الجديد، البناء الجديد). للتفاصيل ينظر: جهاد صالح العمر، " الحزب القومي السوري وحزب مصر الفتاة، مجلة المؤرخ العربي (بغداد)، العدد (40)، السنة (15)، 1989، ص 49– 53 ؛ يوسف، المصدر السابق، ص24–30.

(2) جريدة الأنباء (بيروت)، العدد (8) في 4 نيسان 1951 ؛ سامي ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، ط 1، دار المسيرة، (بيروت، 1977)، ص138.

(3) قضاء تابع لمحافظة جبل لبنان، استقر فيه آل جنبلاط وتحديداً في (قرية المختارة).

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم (2684،311)، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (د/ 5/11/11) والمؤرخ في 28 آذار 1951، الوثيقة رقم (70)، ص 13 ؛ جريدة الأنباء، العدد (4) في 6 نيسان

لائحة قضاء المتن [2] (الجبهة الاشتراكية الوطنية) في 4 أيار 1951 إذ أُعلن برنامج الجبهة الإصلاحي ونظامها الداخلي[3].

تضمن برنامج الجبهة تعديل الدستور اللبناني واستحداث القوانين والأنظمة بما يكفل حقوق المواطن وحرياته وحرية الصحافة وتشكيل الأحزاب السياسية وتوسيع دائرة المشاركة في الانتخابات النيابية، وإلغاء الطائفية السياسية والحد من سلطات رئيس الجمهورية واستقلال القضاء اللبناني وإصلاح النظام الاقتصادي والمالي والاجتماعي والتربوي، وإقامة السياسة الخارجية على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإصلاح الجامعة العربية وتدعيم العلاقات مع دولها[4].

عملت الجبهة كجبهة نيابية، خلال الفترة بين 1951-1952، إذ شاركت في المناقشات النيابية وقدمت الاقتراحات في أكثر من جلسة، وناقشت القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ففي المجال الاقتصادي اهتم نواب الجبهة بالزراعة والتجارة، وأكدوا على أن التوجيه الاقتصادي يساهم في تطوير الزراعة والتجارة، وشددوا على ضرورة إعطاء التجار مركزهم الهام ليمارسوا سياسة الاستيراد على أتم وجه، وناقش أعضا ؤها واقع الاقتصاد اللبناني وخاصة العملة النقدية، وطالبوا بتحسين قيمة النقد واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تزوير العملة، أما في المجال الاجتماعي فقد دعا أعضاء الجبهة الحكومة اللبنانية للقيام بتعويض العاطلين عن العمل وإصلاح أحوالهم الاجتماعية وإيجاد مصدر عيش كافٍ لهم، ومعالجة أزمة البطالة والقضاء عليها، وبخصوص النقابات العمالية طالب أعضاؤها بالعمل على تعزيز تلك النقابات ورفع مستوى أدائها عن طريق حل

1951 ؛ كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، ط 2، الدار التقدمية، (بيروت، 1987)، ص156- 157؛ ذبيان، المصدر السابق، ص 138.

(1) منهم: كمال جنبلاط، كميل شمعون، عبد الحميد كرامي، أميل البستاني، غسان تويني وغيرهم. ينظر: ذبيان، المصدر السابق، ص138.

(2) قضاء تابع لمحافظة جبل لبنان، ويعد من أكبر الأقضية في المحافظة.

(3) جريدة الأنباء، العدد (8) في 4 نسيان 1951 ؛ أشتي، المصدر السابق، ص482 ؛ *Fahim Qubain , Crisis in Lebanon , (Washington , 1961) , p.22-23.*

(4) أشتي، المصدر السابق، ص482 – 483.

جميع النقابات الموجودة في لبنان وإعادة انتخابها من جديد وفق أسس وقواعد وقوانين جديدة، وكذلك تحسين أحوال الموظفين من ناحية الرواتب والدرجات الوظيفية، وطالبوا بتطبيق مشروع الضمان الصحي مراعاة لمصلحة الموظفين وتوفير أسباب الوقاية والعلاج، وبخصوص القضايا التعليمية والثقافية أكد نواب الجبهة على ضرورة تأسيس جامعات وطنية لبنانية على غرار الجامعات العربية، وتأميم الجامعات الأجنبية في لبنان وتحويلها إلى جامعات حكومية لتمارس دورها في تزويد المجتمع اللبناني بما تحتاج إليه من الثقافة والأفكار الوطنية [1]، وطالب أعضاؤها بإعطاء المرأة حقوقها، كما ناقشت العديد من القوانين منها قانون الإثراء غير المشروع (من أين لك هذا ؟ الخاص بالموظفين ورجال السياسة وكبار الإقطاعيين) وقانون الانتخابات والملاكات المركزية، واستجواب الحكومة بشأن التنقلات والتعيينات الحزبية واقتراح محاكمة رئيس الجمهورية بشارة الخوري[2].

كان لنجاح الثورة المصرية في 23 تموز 1952 أثر في تصعيد نشاط الجبهة الاشتراكية، إذ طالب أعضا ؤها باستقالة رئيس الجمهورية، وشنت حملة واسعة ضده متهمةً إياه بإفساح المجال للمحسوبية وتشجيع التهريب والاتجار بالمخدرات، ونددت بالنظام الطائفي الذي يستند إليه الدستور[3].

قررت الجبهة في اجتماع عقدته يوم 4 آب 1952 تشديد المعارضة ضد الحكومة، وعقدت اجتماعاً جماهيرياً في (دير القمر) [4] بتاريخ 17 آب حضره ما

(1) للمزيد من التفاصيل عن مناقشات نواب الجبهة (كمال جنبلاط، كميل شمعون، أنور الخطيب) ينظر: الجبوري، مجلس النواب اللبناني، ص ص 370، 376، 382، 386، 400 .390،401، 403.

(2) جريدة الأنباء، العددان (36 و43) في 16 تشرين الثاني1951 و11 كانون الثاني 1952؛ جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص167 – 168.

(3) جوزف مغيزل، لبنان والقضية العربية، (بيروت، 1959)، ص43؛ الجبوري، مجلس النواب اللبناني، ص176.

(4) بلدة تقع في وسط محافظة جبل لبنان.

يقارب (10) آلاف شخص، ألقى فيه أعضاء الجبهة [1] خطب ركزت على الطعن بشخصية رئيس الجمهورية وعدته مسؤولاً مباشراً عن الفساد وعدم استقرار الأوضاع، وطالبته بتقديم استقالته لعدم قدرته على تسيير أمور الدولة، وأقسم الحاضرون على التضامن من أجل " ... تصحيح الأوضاع الدستورية وإيجاد حكم ديمقراطي وفقاً لبرنامج المعارضة الذي يحقق كرامة الإنسان ويضمن حقوق الشعب وحرياته ويقضي على الفساد والطغيان "[2]، ونتيجة لذلك عقد مجلس الوزراء اللبناني اجتماعاً طارئاً في 22 آب 1952 برئاسة بشارة الخوري تقرر فيه القيام بإصلاحات عاجلة تشمل إدارات الدولة وقوانين الانتخاب والبلدية والموظفين، وإنشاء مجالس للإنماء الاقتصادي، إلا أن المعارضة أصرت على مطالبها باستقالة رئيس الجمهورية[3].

---

(5) منهم: كمال جنبلاط، كميل شمعون، حميد فرنجية، عادل عسيران، أنور الخطيب، عبد الله الحاج، غسان تويني، أميل البستاني، فضل الله تلحوق وجورج عقل وغيرهم.

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملف رقم (311،2684)، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/ 417/3/2) والمؤرخ في 17 آب 1952، الوثيقة رقم (19)، ص 52 ؛ جريدة النهار، العدد (5110) في 19 آب 1952؛ سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، دار النهار، (بيروت، 1970)، ص99 ؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص91؛ الجبوري، مجلس النواب اللبناني، ص176 . 177؛
U.S.S.D.L.I and F.A ,1950-1955, Lebanon ,Telegram from the American Legation, Beirut,August 17,1952, No:267,To the Secretary of state,Washington ,Film:6, p.475.

(2) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملف رقم (311،2684)، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية عن (اجتماع مجلس الوزراء اللبناني) المرقم (د/1/22/22) والمؤرخ في 22 آب 1952، الوثيقة رقم (86)، ص52؛ جريدة القبس (دمشق)، العدد (4665) في 23 آب 1952؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص 91. 92؛ الجبوري، مجلس النواب اللبناني، ص176 . 177.

عملت الجبهة على توسيع نطاق المعارضة، والتنسيق مع نواب مدينة طرابلس[1] الذين قرروا الدعوة للإضراب العام في بيروت وباقي المدن اللبنانية لمدة يومين اعتباراً من15 أيلول 1952 حتى تتم استقالة رئيس الجمهورية[2].

في الموعد المحدد، تم إعلان الإضراب العام في العاصمة بيروت وباقي المدن اللبنانية، وطافت المظاهرات الشوارع مما أدى إلى اصطدامها برجال الأمن، وأمام الوضع المتأزم وإصرار حركة المعارضة بقيادة الجبهة الاشتراكية الوطنية، اضطر الرئيس اللبناني بشارة الخوري إلى تقديم استقالته ليلة 18 أيلول 1952[3].

عقدت الجبهة الاشتراكية الوطنية اجتماعاً هاماً يوم 21 أيلول 1952 قررت فيه البرنامج الذي يلتزم به مرشحها لرئاسة الجمهورية والمتضمن الحفاظ على استقلال لبنان وضمان كيانه، وعدم التحيز لدولة أجنبية، والتخلص من الطائفية والعائلية والمحسوبية في الحكم، وتعديل قانون الانتخابات، وأن تكون الكفاءة أساس التوظيف والترقية في المناصب الحكومية [4]. وتعهد عضو الجبهة الاشتراكية الوطنية (كميل شمعون) في هذا الاجتماع الالتزام بتنفيذ البرنامج الذي وضعته الجبهة والالتزام بعدم القيام بما يتنافى مع ما كانت تأخذه الجبهة على عهد الرئيس بشارة الخوري، مقابل تأييد الجبهة لترشيحه لرئاسة الجمهورية وإطلاقه

---

(3) منهم: عبد الحميد كرامي، هاشم الحسيني، سعدي المنلا، نصوح الفاضل، قبولي الذوق وفؤاد البرط.

(4) جريدة النهار، العدد (5131) في13 أيلول 1952.

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملف رقم 311,2684، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم س/65/210 والمؤرخ في 22 أيلول 1952، الوثيقة رقم (15)، ص61 ؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص94 –95.

[2] *Reports of American Middle East Commissionary ,File: No:7, Middle East / Lebanon , The control of local conflict case studies , ACDA/JR – 145 III , Lebanon (1958),prepared for the U.S.Arms control, and Disarmament Agency , p.239-240.*

من ارتباطات السياسات الحزبية [1]. وفي 23 أيلول 1952 تم انتخاب كميل شمعون لمنصب رئاسة الجمهورية بإجماع أعضاء المجلس النيابي[2].

لم تستمر الجبهة طويلاً مع العهد الجديد، إذ بدأت تباشير الصراع مع الرئيس شمعون في 15 تشرين الأول 1952، وبدأ الاتجاه يتطور نحو معارضة جديدة لعهد شمعون، إذ حدث خلاف بين الحزب التقدمي الاشتراكي والكتلة الوطنية التي يتزعمها شمعون حول الانتخابات الفرعية في الشوف لشغل المقعد الذي شغر بفوز شمعون برئاسة الجمهورية، الأمر الذي أدى إلى خروج الكتلة الوطنية من الجبهة[3].

بدأت الجبهة الاشتراكية الوطنية مرحلة جديدة في المعارضة، وطالبت كميل شمعون بإجراء تطهير شامل في أجهزة الدولة، واعتماد قواعد علمية وفنية في التعيينات، وعقدت الجبهة اجتماع وطني في 11 أيار 1953 حددت فيه موقفها من رئيس الجمهورية في ضوء عدة أمور منها : إلغاء الطائفية السياسية " من غير مساومة ولا تردد "، والمطالبة بتنفيذ مشروع الإثراء غير المشروع، وتعديل قانون الانتخاب على أساس زيادة عدد أعضاء المجلس النيابي، وإطلاق الحريات العامة وإنشاء صندوق للتعويض العائلي والضمان الصحي لجميع اللبنانيين، وإنشاء المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وطالبت بثلاث وزارت هي : العدلية، الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، والمالية لتنفيذ هذه المشاريع[4].

عقدت الجبهة الاشتراكية الوطنية آخر اجتماع لها في 11 أيار 1953، وبدأت في مرحلة جديدة لاسيما بعد اقتراب موعد الانتخابات النيابية في تموز

---

(3) جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص172.; *Ibid , p.239-240*

(4) محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة(2) المنعقدة في 23 أيلول 1952، ص3؛ جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص 171؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص 96؛ الجبوري، مجلس النواب اللبناني، ص 181؛ *Reports of American Middle East commissionary , p.239.*

(1) جريدة الأنباء، العدد (65) في 18 تشرين الأول 1952 ؛ جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص173.

(2) جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص177–178.

1953، وأخذ أعضا ؤها بالتعاون مع الكتل السياسية البرلمانية لتشكيل جبهة معارضة جديدة لحكم الرئيس كميل شمعون[1].

من خلال ما تقدم، يمكن اعتبار الجبهة الاشتراكية الوطنية تحالفاً سياسياً برلمانياً معارضاً لبشارة الخوري أكثر منه تحالفاً سياسياً، على الرغم من وجود برنامج ذي مسحة وطنية ديمقراطية إصلاحية، واستطاع أن يشكل الإطار الأكثر فاعلية، لبنانياً، في قيادة معركة المعارضة التي أدت في النهاية إلى تحقيق الهدف الأساسي من قيامها وهو إسقاط الرئيس بشارة الخوري.

3ـ الجبهة الاشتراكية الشعبية 1953:

بعد سقوط تجربة الجبهة الاشتراكية الوطنية وانفراط عراها إبان انتخابات تموز 1953، عمل الحزب التقدمي الاشتراكي على تكوين جبهة جديدة للنضال تقوم بتحقيق الإصلاحات الضرورية في لبنان[2].

ففي 2 أيلول 1953 عقد اجتماع في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي، حضره أعضاء عن حزب النداء القومي وبعض الأحزاب والشخصيات الوطنية المستقلة وأعلنوا عن تأسيس (الجبهة الاشتراكية الشعبية)، ووقّع (كمال جنبلاط، عبد الله الحاج، أنور الخطيب) على وثيقة تشكيل الجبهة التي اقترحها الحزب التقدمي والمتضمنة إقراراً بحالة الفوضى التي تعم البلاد، وشعوراً بالحاجة إلى الإصلاح، وتأليف مكتب مؤقت لمناقشة ووضع برنامجها السياسي والإصلاحي[3].

أعلنت الجبهة مبادءها وبرنامج عملها في9 أيلول1953 الذي يشبه إلى حد بعيد برنامج الجبهة الاشتراكية الوطنية ومستمداً من برامج أكثر الأحزاب المتفقة مع رغبات الشعب اللبناني، وتلخص برنامجها في إقرار المبادئ التالية :

---

(3) المصدر نفسه، ص178 ؛ أشتي، المصدر السابق، ص486.

(1) جريدة الأنباء، العدد (111) في 4 أيلول 1953 ؛ أنور الخطيب، الأصول البرلمانية في لبنان والبلاد العربية، دار العلم للملايين، (بيروت، 1960)، ص552 – 553 ؛ جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص179 ؛ ذبيان، المصدر السابق، ص139.

(2) جريدة الأنباء، الأعداد (104)، (107)، (109) في 17 تموز، 7، 21 آب 1953.

1: فصل الدين عن الدولة، وإلغاء الطائفية السياسية، وتأمين حرية النشر والتنظيم الحزبي.

2: تنظيم السلطات العامة، وإقرار مبدأ مراقبة دستورية القوانين.

3: إطلاق جميع الحريات العامة، وإقرار مسؤولية الدولة عن كل عمل " تعسفي".

4: إصلاح الاقتصاد اللبناني بشكل يؤمن موارد كافية لسد حاجات الشعب.

5: تأكيد حياد لبنان إزاء الصراع العالمي القائم.

6: تحقيق الضمانات الاجتماعية للمواطنين ومكافحة الطبقية والإقطاعية والقضاء على البطالة وتأمين التعليم الإلزامي الابتدائي، وإصلاح السجون[1].

كان أول عمل قامت به الجبهة هو تحذيرها من تردي الأوضاع في لبنان، وأنه يجب العمل بسرعة من أجل إنقاذ البلاد، وانتقد عضو الجبهة (كمال جنبلاط) مجلس النواب المنتخب عام 1953 واصفاً أعضاءه بالضعف، وأعلن أن لا أمل بالإصلاح على يد هكذا مجلس[2].

قامت الجبهة الاشتراكية الشعبية بنشاطات عديدة منها المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية داخل مجلس النواب وخارجه [3]، ونشرت في 10 كانون الأول1953 تقريراً سياسياً طالبت من خلاله إصلاح النظام الحزبي في لبنان [4]، ودعت الجبهة إلى تعديل قانون الانتخاب الصادر عام 1952، وذلك بزيادة عدد

---

(1) جريدة الأنباء، العدد (113) في 17 أيلول 1953؛ جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص180؛

U.S.S.D.L.I and F.A ,1950 -1955, Lebanon ,Telegram from the American Legation, Beirut , September 17,1952 , No:267, To the Secretary of state , Washington , Film: 6 , p.475.

(2) جريدة الأنباء، الأعداد(108)، (112)، (115) في 14آب،11 أيلول، 2 تشرين الأول 1953.

(3) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملف رقم 311,2684، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/333/6) والمؤرخ في 18 كانون الأول 1953، الوثيقة رقم (9)، ص36.

(4) جريدة الأنباء، العدد، (126) في18 كانون الأول1953؛ جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص180–186.

النواب وإعادة النظر بتقسيم المناطق الانتخابية [1]، كما استنكرت الجبهة بقاء حكومة عبد الله اليافي (16 آب 1953. 1 آذار 1954) في السلطة بعد الحملة الواسعة عليها في المجلس النيابي، ولم يظهر بعد ذلك أي نشاط فعلي أو إعلامي للجبهة[2].

يمكن اعتبار الجبهة الاشتراكية الشعبية محاولة قام بها الحزب التقدمي الاشتراكي لمواصلة مسار الجبهة الاشتراكية الوطنية،إلا أن هذه المحاولة لم تستمر طويلاً، ويعود ذلك، لعدة أسباب منها :

أ: أنها لم تنجح في استقطاب قوى سياسية عديدة، إذ كانت تضم قادة الحزب التقدمي الاشتراكي مضافاً إليه حزب النداء القومي الذي مثله النائب (علي بزي)، وكذلك نسيب المتني (صاحب جريدة التلغراف).

ب: أنها لم يكن لها هدف سياسي مباشر، فبرنامجها طويل الأمد، وهو مشابه لبرنامج الجبهة الاشتراكية الوطنية، ولم يكن هناك حدث سياسي أو اقتراب انتخابات نيابية لتستقطب القوى السياسية والنيابية، فالانتخابات كانت بعيدة العهد (أي بعد أربع سنوات)، وموعد انتخابات رئاسة الجمهورية كذلك (بعد خمس سنوات).

4 ـ مؤتمر الأحزاب والهيئات الوطنية اللبنانية 1953 ـ 1958:

---

(5) جريدة الأنباء، العدد (134) في20 شباط 1954. وتجدر الإشارة إلى أن قانون الانتخاب لعام1952خفض عدد النواب من (77) إلى(44)، وقسم لبنان إلى (33) دائرة انتخابية، ومنح المرأة البالغة من العمر(21) سنة حق الانتخاب، وجعل الانتخاب إجبارياً. ينظر:ماجد خليل ماجد، " الانتخابات النيابية وتطور أحكامها 1992/1922 "، مجلة الحياة النيابية (بيروت)، المجلد السابع عشر، كانون الأول، 1995، ص29.26.

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملف رقم 311,2684، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (2/138/138) والمؤرخ في 18 نيسان 1953، الوثيقة رقم (80)، ص2 ؛ جريدة الأنباء، العدد (134) في 20 نيسان 1954.

بدأت نواة هذا المؤتمر بالظهور عام 1953 من أجل نصرة قضية مراكش والتنديد بالاستعمار الفرنسي، وضم عدد من الأحزاب والهيئات اللبنانية منها : الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النداء القومي والهيئة الوطنية والجبهة الشعبية وجمعية تحرير المغرب وجمعية الطلاب القوميين والشبيبة الإسلامية، وقررت إعلان قاعدة عامة ترمي إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع كل دولة أجنبية تعتدي على دولة عربية، وتطبيق هذه القاعدة على فرنسا إذا لم تستجب للنداءات العربية والدولية " والاتصال بالهيئات الدولية لهذه الغاية "[1].

كما عقد اجتماع ان في 14 أيلول و 14 تشرين الأول 1953 للغاية نفسها، ضم بالإضافة إلى الأحزاب والهيئات السابقة : الحزب القومي السوري الاجتماعي وعصبة تكريم الشهداء والاتحاد النسائي العربي وجمعية أنصار السلم وجمعية الشبان المسلمين وجماعة عباد الرحمن والهيئات الطرابلسية، ووجه المجتمعون برقية إلى هيئة الأمم المتحدة أعلنوا فيها تأييدهم للشعب المراكشي ونضاله ضد الاستعمار الفرنسي[2].

كما اجتمعت بعض هذه الهيئات منها: الهيئة الوطنية والجبهة الاشتراكية الشعبية والحزب التقدمي الاشتراكي والمؤتمر الوطني وجمعية أنصار السلم ، وأصدرت بياناً استنكرت فيه محاولة الحكومة اللبنانية تعديل قانون المطبوعات [3] للحد من حرية الصحافة[1].

---

(1) جريدة الأنباء، العدد (110) في 28 آب 1953 ؛ اشتي، المصدر السابق، ص490.

(2) جريدة الأنباء، العددان (113) و (117) في 18 أيلول و16 تشرين الأول 1953.

(3) صدر قانون المطبوعات في 6 أيار 1924 والذي نظم العمل الصحفي، لكن هذا القانون الغي في 2 أيلول 1948، وبموجبه الغي التعطيل الإداري للصحف إلا في حالة التعرض لرئيس الجمهورية، وقد نص القانون في (المادة الأولى)على أن المطابع والمطبوعات على اختلاف أنواعها حرة في حدود القانون، ومنعت (المادة الحادية والثلاثين) كل جريدة ونشرة وسائر المطبوعات ان تنشر وقائع جلسات مجلس الوزراء ومجلس النواب والمحاكمات السرية ودعاوى السب والقذف، وفي 22 تشرين الأول1952 أصدر رئيس الجمهورية كميل شمعون مرسوم قانون ينظم الصحافة والعمل الصحفي وقد ألغى بعض الأحكام التي يكتنفها الغموض في قانون 1948. ينظر: خليل صابات، " الصحافة اللبنانية ودورها في حياة لبنان السياسية

بدأت الأحزاب منذ عام 1954 بالعمل من أجل الإصلاح الداخلي، وجرت اتصالات بين ممثليها، وتم تشكيل لجنة عرفت بـ (لجنة الأحزاب والهيئات الوطنية اللبنانية) لدرس أوضاع البلاد، ووضع برنامج إصلاحي يشمل جميع أجهزة الدولة، وعقد اجتماع آخر لدراسة مشروع تعديل قانون الانتخاب لعام 1953 الذي أُقرَّ ونشر في تموز من العام نفسه، ويقضي بزيادة عدد النواب والدوائر الانتخابية، ومنع الجمع بين النيابة والوظيفة، وجعل القضاء المرجع الأول والأخير لوضع القوائم الانتخابية وتسهيل ترشيح الحزبيين وتنظيم وتسهيل عمليات الاقتراع [2]، وعقدت لجنة الأحزاب مؤتمراً صحفياً في بيروت بتأريخ 29 تشرين الثاني 1954 تلا فيه كمال جنبلاط بيان اللجنة تناول فيه الوضع اللبناني والعربي، وأشار إلى خطر الطائفية مطالباً بإلغائها، كما طالب بتعديل الدستور وزيادة عدد النواب، وطالب بدعم نضال أقطار المغرب العربي، وأشار إلى الأخطار المحدقة بالبلاد العربية على يد الاستعمار، وختم جنبلاط بيانه منددا بالمشاريع الاستعمارية الغربية قائلاً: "... على الشعب اللبناني أن يستيقظ للخطر وأن ينتبه لمصيره... ويناهض في كل مناسبة مشاريع الاستعمار الرامية إلى استرقاقه السياسي واستغلاله الاقتصادي..."[3].

والاجتماعية " في جمال زكريا وآخرون، الأزمة اللبنانية: أصولها. وتطورها. أبعادها المختلفة، (القاهرة، 1978)، ص427 -437.

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملف رقم 311,2684، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية عن (اجتماع الهيئات والأحزاب اللبنانية)المرقم(س/ 5/200) والمؤرخ في 12 شباط1954، الوثيقة رقم (2)، ص11؛ جريدة الأنباء، العدد (133) في13 شباط 1954؛ اشتي، المصدر السابق، ص490–491.

(1)*U.S.S.D.L.I and F.A ,1950-1955,Lebanon,Telegram from the American Legation , Beirut ,January 10,1954,No:78,To the Secretary of state,Washington,Film:8, p221;*

جريدة الأنباء، الأعداد (130) و(136) و(153) في13 كانون الثاني و6 آذار و2 تموز 1954.

(2) جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص192–195؛ اشتي، المصدر السابق، ص491.

كان عام 1955 والموقف من الحلف العراقي . التركي[1] قفزة في العلاقة بين هذه الأحزاب والهيئات الوطنية، إذ عقد مؤتمر وطني في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي في 10 آذار 1955 حضره العديد من الهيئات والشخصيات ، وتشكلت هيئة[2] ضمت هذه القوى[3]. واتخذ المؤتمر قراراً عدَّ فيه توقيع العراق على مشروع الحلف المشترك تهديداً للتضامن العربي، وغرضه فرض معاهدة صلح مع "إسرائيل"، وطالب الحكومة اللبنانية برفض الدخول في الحلف[4].

أصدر مؤتمر الأحزاب بياناً تضمن الأهداف المشتركة التي يمكن أن تكون أساساً للتوحد فعلى الصعيد اللبناني، أكد على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته، وأن يكون الحكم دستورياً، والسعي لإلغاء الطائفية، وتحقيق الضمانات الاجتماعية، أما على الصعيد العربي فيهدف إلى تدعيم الروابط بالشعوب العربية، واعتبار الجامعة العربية كتلة دولية متضامنة، واعتبار الخطر الصهيوني العدو الأول، والتعاون

---

(1) وقّعَ العراق وتركيا بتاريخ 24 شباط 1955 (الحلف العراقي . التركي)، واحتوى على (8) مواد، تضمنت " تنظيم التعاون بين البلدين والدفاع المشترك ضد أي خطر خارجي "، والتعهد بعدم تدخل أي طرف بشؤون الطرف الآخر، ثم انضمت إلى الحلف بريطانيا وباكستان وإيران، وتطور الحلف بعد انضمام هذه الدول وتغيرت تسميته إلى حلف بغداد. للتفاصيل عن الحلف ينظر: فؤاد دواره، سقوط حلف بغداد، (القاهرة، 1958)، ص117 ؛ جهاد مجيد محيي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، (القاهرة، 1970).

(2) تألفت الهيئة من: حسين العويني (رئيساً)، وحسن البحصلي (نائباً للرئيس) من الهيئة الوطنية، وفؤاد الخوري من (حزب الاتحاد الدستوري)، وحبيب ريبر من (المؤتمر الوطني)، وداؤد سليمان من (الجبهة الشعبية)، وعدنان الحكيم (رئيس حزب النجادة)، ونسيب المتني (ممثلاً عن الصحافة)، وثريا عدرا عن (لجنة حقوق المرأة)، والياس الهبر ممثلاً عن (النقابات)، ومحمد خير الدويري ممثلاً عن (الحركة الطلابية)، وكمال جنبلاط (رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي) أعضاءً. جريدة الأنباء، العدد (189) في11 آذار 1955.

(3) اشتي، المصدر السابق، ص491–492.

(4) نادية ونواف كرامي، واقع الثورة اللبنانية، مطبعة كرم، (بيروت، 1959)، ص13 ؛ الياس البواري، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان 1947–1970، (بيروت، 1980)، ص135ـ136؛ جريدة الأنباء، العدد (189) في11 آذار 1955.

بين الدول العربية لتقوية الجبهة العربية وتحقيق السيادة الوطنية، أما على الصعيد الخارجي، فتضمن الإيمان بمبادئ هيئة الأمم المتحدة، والعمل في الأوساط الدولية على إيجاد سياسة خارجية عربية تقوم على أساس سيادة العرب في بلادهم دون التسليم بأي نفوذ أو مركز ممتاز لدولة أجنبية[1].

صدر هذا البيان (ميثاق مؤتمر الأحزاب الوطنية) في كراس يحتوي أيضاً على نظامٍ داخلي ينظم طبيعة المؤتمر الجبهوي، والذي نص تشكيل هيئة تنفيذية مؤلفة من ممثلين عن كل حزب موقّع على الميثاق، وثلاثة مستقلين، وأجاز الميثاق أيضاً دخول أحزاب أخرى فيه، وأن تكون اجتماعات المؤتمر شهرية ورئاسته شهرية أيضاً، على أن تنتظم أعماله أمانة سر وأمانة صندوق تنتخب في بداية كل سنة[2].

كما أصدر مؤتمر الأحزاب بياناً انتقد فيه الموقف الرسمي المتردد للحكومة اللبنانية بين سياسة الحلف التركي . العراقي وسياسة سوريا، وطالب بالاتفاق مع سوريا، وشدد على ضرورة تعديل قانون الانتخابات الصادر عام 1953 بما يؤمن حرية الانتخاب[3].

وعقد مؤتمر الأحزاب اجتماعاً في 10 كانون الأول 1955 قرر فيه رفض الحلف التركي . العراقي وكل الأحلاف المماثلة، ودعا الحكومة اللبنانية للإسراع بالتعاون مع الحكومة السورية، وتأييد مشروع قانون الانتخاب الذي تقدمت به الأحزاب[4].

---

(1) جريدة الأنباء، العدد (200) في 25 أيار 1955.

(2) اشتي، المصدر السابق، ص493.

(3) جريدة الأنباء، العدد (225) في 18 تشرين الثاني 1955.

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملف رقم 311,2687، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (د/ 31/1/1) والمؤرخ في 15 كانون الأول 1955، الوثيقة رقم (9)، ص2؛ جريدة الأنباء، العدد (229) في 16 كانون الأول 1955.

وفي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، طالب مؤتمر الأحزاب الدول العربية بتأييد قرار مصر بتأميم قناة السويس، وشجب العدوان الثلاثي، وتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي، واتخاذ الإجراءات اللازمة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ضد دول العدوان، وتنسيق السياسات الخارجية، وطالب الحكومة اللبنانية بالإسراع لعقد مؤتمر وطني للتشاور في السبل التي يجب اتخاذها لنصرة القضية المصرية[1].

أما موقف مؤتمر الأحزاب من مشروع آيزنهاور [2]، فقد ظهر واضحاً من خلال مواقف الحزب التقدمي الذي انتقد المشروع لخلوه من أي ضمان لحماية الدول العربية، وأبدى تحفظه على طلب الولايات المتحدة استخدام قواتها لضمان سلامة أراضي الدول ضد أي اعتداء سوفيتي، وعدَّ هذا الضمان خرقاً لمبادئ الأمم المتحدة، ورفض الحزب أي تكتل عسكري جديد " يزيد حدة التوتر "، وحدد رئيس الحزب (كمال جنبلاط) مبادئ السياسة الخارجية التي يجب اتباعها في لبنان وهي " عدم التعاقد بمعاهدات وأحلاف أجنبية ... وانتهاج سياسة الحكمة والحذر والاعتدال"[3].

نشط مؤتمر الأحزاب في مطلع عام 1958، حيث هاجم سياسة الحكومة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ورأى بأن العلاج يكمن في زوال الأوضاع الشاذة اللادستورية التي يعيشها لبنان، وزوال الأشخاص الذين انحدروا بسياستهم

---

(1) جريدة الأنباء، العددان (263) و(275) في10 آب و12 تشرين الثاني1956.

(2) مشروع أطلقه الرئيس الأمريكي (آيزنهاور) من الكونغرس الأمريكي في 6 كانون الثاني 1957، تضمن تخويله اتخاذ التدابير اللازمة لرد أي عدوان سوفيتي يقع على منطقة الشرق الأوسط، وتقديم المساعدات لأية دولة في الشرق الأوسط تطلب هذه المساعدات. وقد أقر الكونغرس الأمريكي المشروع في 9 آذار 1957. ينظر: دوايت آيزنهاور، مذكرات آيزنهاور، ترجمة: هيوبرت يونغمان، ط1، (د.م، 1969)، ص78–79؛
William R.Polk , The United State and the Arab world , (Harvard University Press , Cambridge. 1988) , p.280.

(3) لمزيد من التفاصيل عن مواقف الحزب التقدمي من مشروع آيزنهاور ينظر: جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص139– 143؛ الجبوري، الحزب التقدمي الاشتراكي، ص241/244.

إلى هذه الحالة[1]، كما استنكر المؤتمر مع غيره من الهيئات المعارضة مثل جبهة الاتحاد الوطني . التي سنتحدث عنها لاحقاً . اغتيال الصحفي نسيب المتني في 8 أيار 1958[2]، وحمّلَ الحكومة اللبنانية مسؤولية الحادثة ' وأعلن الإضراب العام أثناء انتفاضة 12 أيار 1958 حتى يستقيل كميل شمعون (رئيس الجمهورية) [3]. وخلال انتفاضة 1958 نسق مؤتمر الأحزاب مواقفه مع جبهة الاتحاد الوطني، وبدأت منذ ذلك التاريخ بالإعلان المشترك عن مواقفهما، إذ أعلن صائب سلام باسم الجبهة ومؤتمر الأحزاب استمرار الإضراب العام لحين استقالة رئيس الجمهورية، وانتقد سلام تقديم الحكومة اللبنانية شكوى إلى مجلس الأمن الدول[4]

(1) جريدة النهار، العدد (6840) في3 نيسان1958؛ اشتي، المصدر السابق، ص495.

(2) كان الصحفي نسيب المتني (صاحب جريدة التلغراف البيروتية) من أكثر الصحفيين اندفاعاً في مهاجمة سياسة رئيس الجمهورية كميل شمعون (الداخلية والخارجية) وتشدد في نقده ومعارضته، وطالبه علناً بالتنحي عن رئاسة الجمهورية في سبيل المصلحة العامة، وقد اغتيل في 8 أيار 1958 أما منزله ببيروت، ووجدت في جيبه أربع رسائل خالية من التواقيع تهدده بالقتل إذا لم يرتدع عن موقفه السياسي المعارض للرئيس والحكومة، وكانت آخر رسالة تهديد تلقاها في 19 نيسان 1958. ينظر: الصولاغ، المصدر السابق، ص 175؛ الجبوري، مجلس النواب اللبناني، ص187 – 189.

(3) جريدة النهار، العدد(6874) في 9 آب 1958؛ مغيزيل، المصدر السابق، ص 55؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص175–176؛ اشتي، المصدر السابق، ص 495.

(4) عقد مجلس الأمن الدولي جلسة في 6 حزيران 1958 للنظر في شكوى الحكومة اللبنانية ضد" تدخل الجمهورية العربية المتحدة بشؤون لبنان الداخلية"، واتهامها بإثارة الانتفاضة وتأييدها لها وإمدادها بالمال والسلاح، وقرر في 11حزيران إرسال فريق مراقبة دولية على الحدود بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة، وأثبتت التقارير التي أرسلها فريق المراقبة الدولية إلى مجلس الأمن عدم وجدود أي تدخل من جانب الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان. للتفاصيل ينظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، "أزمة 1958 والتدخل الأمريكي في لبنان"، الأزمة اللبنانية: أصولها تطورها. وأبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، 1978)، ص236؛ كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، (بيروت، 1967)، ص247؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص178–179.

ضد الجمهورية العربية المتحدة[1]، كما أصدر المؤتمر بياناً آخر في 8 حزيران 1958 عَدّ فيه تقديم الشكوى تدويلاً للأزمة اللبنانية مما يهدد استقلال لبنان، وأكد على ضرورة حل القضية داخلياً[2].

وعلى أثر انتخاب اللواء فؤاد شهاب [3] رئيساً للجمهورية اللبنانية في 31 تموز 1958 خلفاً للرئيس كميل شمعون الذي أصر على البقاء في سدة الحكم لحين انتهاء ولايته الدستورية في 23 أيلول، عَدّ مؤتمر الأحزاب عملية الانتخاب " حدثاً تاريخياً "، ورفض إصرار شمعون على البقاء في الحكم حتى انتهاء ولايته، وأكد على عدم شرعية الأعمال التي يقوم بها أنصار شمعون، وحملهم مسؤولية استمرار الانتفاضة، وشارك أعضاء مؤتمر الأحزاب في أول اجتماع لقادة المعارضة بعد إعلان انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، وأعلنوا فيه تضامنهم وتأييدهم للرئيس المنتخب[4].

5 ـ الجبهة الوطنية 1957 ـ 1958:

نظراً لاشتداد المعارضة ضد الرئيس كميل شمعون، واقتراب موعد الانتخابات النيابية التي كان من المقرر أجراؤها منتصف عام 1957، ظهرت صيغة تحالف بين الأحزاب والشخصيات المعارضة، كان هدفها تصحيح مسيرة حكم الرئيس شمعون وخاصة سياسته الخارجية ورفض تجديد ولايته للرئاسة[5].

---

(1) جريدة النهار، العددان (6880) و (6892) في 5 و27 أيار 1958 ؛ اشتي، المصدر السابق، ص495.

(2) نادية ونواف كرامي، المصدر السابق، ص100.

(3) سياسي وعسكري لبناني، ولد في محافظة جبل لبنان عام 1903، تلقى العلوم العسكرية في باريس، وعاد إلى لبنان عام 1938، تدرج في المناصب العسكرية حتى أصبح قائداً للجيش اللبناني عام 1944، شارك في حرب 1948، عين وزيراً للدفاع عام 1956، انتخب رئيساً للجمهورية خلال الفترة (1958ـ1964). توفي عام 1973. ينظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، (القاهرة، 1968)، ص884 ـ885.

(4) نادية ونواف كرامي، المصدر السابق، ص300 ؛ اشتي، المصدر السابق، ص495−496.

(5) *Reports of American Middle East commissionary , p. 242;* صليبي، المصدر السابق، ص245.

كانت بداية ظهور الجبهة في البيان الذي أصدره بعض أركان المعارضة إلى رئيس الجمهورية كميل شمعون في 1 نيسان 1957[1]، وتضمن البيان الدعوة إلى " تكوين جبهة وطنية " تعمل على أساس مبادئ عديدة منها المحافظة على سيادة واستقلال لبنان، وتحقيق العدالة بين الطوائف اللبنانية، والإصرار على تعاون لبنان مع الأقطار العربية، والعمل المتواصل لإزالة الغموض والتردد اللذين يشوبان سياسة لبنان العربية، وأن الصهيونية و"إسرائيل" خطر فادح على لبنان، والوقوف بوجه جميع المحاولات الاستعمارية والصهيونية، والمحافظة على الحكم الديمقراطي البرلماني، والإصرار على توسيع التمثيل النيابي[2].

وأُعلن في 1 نيسان 1957 تشكيل (الجبهة الوطنية) التي ضمت الحزب التقدمي الاشتراكي وجبهة الاتحاد الدستوري (الكتلة الدستورية) وحزب النجادة والجبهة الشعبية والهيئة الشعبية والتحرر العربي وكتلة رشيد كرامي وحزب المؤتمر الوطني وحزب البعث والحزب الوطني اللبناني [3]، وضمت في الوقت ذاته العديد من الشخصيات السياسية الوطنية التي تمثل الزعامات التقليدية اللبنانية منهم:

---

(1) منهم: أحمد الأسعد، علي بزي، أمين بيهم، فيليب تقلا، كمال جنبلاط، فريد جبران ، عبد الله الحاج، صبري حماده، أنور الخطيب، فؤاد الخوري، أدمون رباط، صائب سلام، تقي الدين الصلح، حسين العويني، حميد فرنجية، عبد الله اليافي. ينظر: جريدة النهار، العدد (6536) في 2 نيسان 1957؛ حمدي بديوي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، المكتبة العالمية، (القاهرة، 1986)، ص332.

(2)*U.S.S.D.L.I and F.A ,1955-1958,Lebanon,Telegram from the American Legation , Beirut ,April 1,1955 , No: 11,To the Secretary of state ,Washington , Film:11 , p 6; Reports of American Middle East commissionary , p.242;*

جريدة النهار، العدد (6536) في 2 نيسان 1957.

(3)*U.S.S.D.L.I and F.A ,1955-1958,Lebanon,Telegram from the American Legation , Beirut ,April 1,1955 , No: 11,To the Secretary of state ,Washington , Film:11 , p 19; Reports of American Middle East commissionary , p.242;*

رقولا هوفهانسيان، النضال التحرري الوطني في لبنان 1939– 1958، تعريب: بسام اندويان، مطابع الأمل، (بيروت، 1974)، ص145 الطاهري، المصدر السابق، ص 308؛ يوسف، المصدر السابق، ص103.

صائب سلام، عبد الله اليافي، رشيد كرامي، كمال جنبلاط، أحمد الأسعد، كامل الأسعد، صبري حماده، حميد فرنجية، عدنان الحكيم، حسن البحصلي وعلي جابر [1].

تضمن ميثاق الجبهة الوطنية اثني عشر بنداً تناولت : المحافظة على كيان لبنان واستقلاله، والعودة بلبنان إلى سياسة التعاون بينه وبين البلدان العربية، وإعلان حياد لبنان في أي نزاع عسكري ورفض إقامة قواعد عسكرية على الأراضي اللبنانية، والمحافظة على نظام الحكم الديمقراطي الجمهوري البرلماني، والدفاع عن الحريات العامة " واستنكار أساليب الطغيان والتنكيل، وتحذير السلطة الحاكمة من سياستها الضالة "، واعتبار حكومة سامي الصلح (18تشرين الثاني 1956. 18 آب1957) متحيزة ويجب تنحيتها، ومقاومة كل محاولة ترمي إلى الإتيان بأكثرية نيابية مؤيدة لها، وتعديل الدستور اللبناني[2].

بدأت الجبهة أولى نشاطاتها، بعد بيانها الأول، باستقالة بعض أعضائها من مجلس النواب، بسبب إصرار الحكومة على طرح الثقة بسياستها الخارجية، رغم قرب موعد الانتخابات النيابية، وشنت حملة ضد الحكم لانحيازه إلى الغرب واستغلاله ظروف السياسة الخارجية لأغراض داخلية[3].

وبعد إجراء الانتخابات النيابية في 11 آب 1957 التي أسفرت عن فوز أنصار الحكومة بأغلبية كبيرة، وفشل بعض أركان الجبهة الوطنية والمعارضة، تابعت الجبهة نشاطها، فأعلنت في بيان لها " بداية الكفاح لتطهير سمعة لبنان وإنقاذ حياته وصون دستوره ونظامه البرلماني والحفاظ على سيادته..."[4].

---

(1) صليبي، المصدر السابق، ص245 ؛ اشتي، المصدر السابق، ص502 ؛
Reports of American Middle East commissionary, p. 242.

(2) جريدة النهار، العدد (6570) في14 أيار 1957؛
Reports of American Middle East commissionary, p. 242 ; Qubain , op.cit ,p.49.

(3) جريدة النهار، ال عددان (6541) و(6544) و(6567) في 7 و11 نيسان و 10 أيار 1957.

(4) جريدة الأنباء، العدد (303) في5 تموز 1957؛
Reports of American Middle East commissionary, p.244-245.

عملت الجبهة الوطنية على توسيع عدد المشاركين فيها، فأجرت اتصالات مع حزب الكتائب [1] والجبهة الثالثة [2] لتوحيد الأهداف السياسية في المجال الداخلي، والتكتل صفاً واحداً لمقاومة تجديد ولاية كميل شمعون [3]، وتوجت اتصالات الجبهة بعقد مؤتمر وطني في بيروت بتاريخ 27 آذار 1958 وحضره (81) شخصية لبنانية، وتم الاتفاق على أن يكون هنري فرعون (رئيساً له)، وعبد الله اليافي (نائباً للرئيس)، وكمال جنبلاط (أميناً للسر)، وشكلت لجنة من هيئة المؤتمر مضافاً إليها صائب سلام وغسان تويني وشارل حلو لصياغة بيان يصدر عنه، وتضمن البيان التمسك باستقلال لبنان وسيادته، ومقاومة التجديد لولاية ثانية لكميل شمعون، وتبرير لجوء الشعب إلى فرض إرادته بجميع الوسائل التي يمتلكها[4].

لعبت الجبهة دوراً قيادياً على المستوى السياسي في انتفاضة عام 1958، إذ استنكرت حادثة اغتيال الصحفي نسيب المتني في 8 أيار، وحملت الحكومة اللبنانية المسؤولية، ودعت إلى الإضراب العام في جميع المدن اللبنانية ، وقررت إعلان الثورة المسلحة في 12 أيار 1958 على أن تبدأ من قرية (المختارة) في الشوف بقيادة كمال جنبلاط، وأعقب ذلك إعلان بقية زعماء المعارضة تأييدهم

---

(1) أجرى كمال جنبلاط اتصال مع الياس ربابي (أحد قياديي حزب الكتائب)، وجرى لقاء آخر بين كمال جنبلاط وبيار الجميل (رئيس حزب الكتائب) حول انضمام الحزب إلى الجبهة. ينظر: اشتي، المصدر السابق، ص504.

(2) جبهة تشكلت من شخصيات حاولت أن تعمل على تحقيق التقارب بين الحكومة والمعارضة، ضمت كلاً من: غسان تويني، شارل حلو، هنري فرعون، يوسف سالم.

(3) جريدة الأنباء، الأعداد (304) و(305) و(325) و(326) في 12 و19 تموز و 3 آب و19 و22 تشرين الثاني 1957 على التوالي ؛ اشتي، المصدر السابق، ص504.

(4) *Reports of American Middle East commissionary , p. 242; Qubain , op.cit ,p.61 ;*

جريدة الأنباء، العدد (342) في 29 آذار 1958 ؛ اشتي، المصدر السابق، ص 505. والمؤتمر هو نتيجة لقاء الجبهة الوطنية مع الجبهة الثالثة، ولم يشارك فيه حزب الكتائب اللبناني.

للانتفاضة كل في منطقته، إذ أعلنها رشيد كرامي في مدينتي طرابلس وعكار، وصائب سلام في مدينة بيروت، و أحمد الأسعد في مدن صيدا وصور والنبطية، وصبري حماده في مدينة البقاع(1).

أصدرت الجبهة الوطنية عدة بيانات طالبت فيها باستمرار الانتفاضة والإضراب العام لحين استقالة رئيس الجمهورية وانتخاب رئيس جديد، وبالفعل انتخب مجلس النواب اللبناني اللواء فؤاد شهاب(2) رئيساً للجمهورية اللبنانية في 31 تموز 1958 خلفاً لرئيس الجمهورية كميل شمعون (3)، وأعلنت الجبهة في اليوم نفسه تأييدها الكامل لانتخاب الرئيس الجديد ، مؤكدة على ضرورة تشكيل حكومة وطنية(4).

---

(1) جريدة النهار، العدد (6874) في 9 أيار 1958 ؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص 176؛ أبو دياب، المصدر السابق، ص37 ؛ صليبي، المصدر السابق، ص246 ؛
Reports of American Middle East commissionary , p. 259-250.

(2) سياسي وعسكري لبناني من الطائفة المارونية، ولد عام 1903 بمحافظة جبل لبنان، تخرج من المدرسة الحربية في دمشق عام 1923، واكمل دراسته العسكرية في باريس، تدرج في المناصب العسكرية حتى أصبح قائداً عاماً للجيش اللبناني عام 1944، تولى رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية والدفاع الوطني عام 1952، ثم تولى منصب وزير الدفاع عام 1956، انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية خلال الفترة (1958. 1964)، توفي عام 1973. ينظر: باسم الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، 1988) ؛ عطية الله، المصدر السابق، ص884 – 885.

(3) م.م.ن، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية اللواء فؤاد شهاب المنعقدة في 31 تموز 1958، ص1؛ الجبوري، مجلس النواب اللبناني، ص 197؛
Kamal Salibi,"Lebanon under Fouad Chehab 1958 – 1964",Middle Eastern Studies (U.K),Vol.2 ,1966 , p.214 - 215; Reports of American Middle East commissionary, p.256.

(4) جريدة النهار، العدد (6952) في 1 آب1958؛ نادية ونواف كرامي، المصدر السابق، ص300.

وعقد قادة المعارضة اجتماعاً في 25 آب حضره أعضاء الجبهة الوطنية[1]، قرروا إعلان تضامن قادة الثورة والمعارضة، وإحباط المؤامرات التي تحيكها " العناصر الهدامة " للحؤول دون تسلم الرئيس الجديد مهامه، وإبلاغ الرئيس فؤاد شهاب دعمها لموقفه الوطني، وحثه على تحقيق جلاء القوات الأجنبية عن لبنان[2]، وتأكيد طلب المعارضة تأليف حكومة وطنية جديدة من المعارضين والموثوق بهم، وإعلان الاستمرار في الإضراب بسبب تعنت الرئيس كميل شمعون وعدم تقديم استقالته ، وانتدب المجتمعون وفداً [3] لمقابلة الرئيس المنتخب فؤاد شهاب وإبلاغه موقفها تجاهه[4].

وبعد انتهاء الولاية الدستورية لكميل شمعون، تسلم اللواء فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية في23 أيلول 1958، بعد أدائه اليمين الدستورية في مجلس النواب[5].

ضعف نشاط الجبهة أواخر عام 1958، واقتصرت أعمالها على المطالبة بإصلاح مؤسسات الدولة لاسيما النظامين الإداري والقضائي، وسحب الشكوى

---

(1) منهم: أنور الخطيب، شفيق مرتضى، شوكت شقير، فضلو أبو حيدر، عبد الكريم قدور وغيرهم.

(1) طلبت الحكومة اللبنانية من الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها عسكرياً، إذ وصلت المساعدات إلى لبنان وشملت الدبابات والأسلحة والذخيرة، وفي 15 تموز 1958 وبناءً على طلب الحكومة اللبنانية نزل ما بين (14–15) ألف مقاتل من قوات الأسطول الأمريكي السادس إلى الشواطئ اللبنانية، لمساعدة كميل شمعون في تصديه للانتفاضة الشعبية.
ينظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم (311,5025)، تقارير السفارة العراقية في واشنطن عن (أحداث 1958 في لبنان)، المرقم س/192/1 والمؤرخ في 20 أيار 1958، الوثيقة رقم (36)، ص6 ؛ محمد جميل بيهم، لبنان بين مشرق ومغرب (1920 . 1969)، (د.م، د.ت)، ص142 ؛ مصطفى المصدر السابق، ص610.

(2) ضم الوفد: كمال جنبلاط، رشيد كرامي، حسين العويني، عبد الله اليافي، فؤاد عمون.

(3) جريدة النهار، العدد (6969) في 26 آب 1958.

(4) م، م، ن، الدور التشريعي التاسع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الخاصة بأداء اليمين الدستورية للرئيس فؤاد شهاب في 23 أيلول 1958، ص1.

المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي ضد الجمهورية العربية المتحدة ، وتعديل قانون انتخاب النواب، وتحقيق إلزامية ومجانية التعليم، وتطبيق قانون الخدمة الإلزامية في الجيش، وإصلاح نظام الضرائب، وتنفيذ مشروع الضمان الاجتماعي[1].

يظهر مما سبق، أن الجبهة الوطنية هي تجمع شخصيات . بعضها حزبي وأغلبها شخصيات مستقلة . معارضة لحكم الرئيس كميل شمعون، حملت شعار رفض التجديد لولاية رئاسية ثانية له، ومقاومة انحياز سياسته الخارجية الموالية للغرب، فكانت صيغة للمعارضة خلال عامي 1957.1958 التي التفت حولها وانضوت تحت لوائها كل القوى المناهضة لسياسة كميل شمعون، وتوقفت الجبهة عملياً بعد انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية.

---

(1) اشتي، المصدر السابق، 507–508.

الخاتمة

كانت تجربة العمل الجبهوي في لبنان مؤثرة وفعالة على مستوى السياسة الداخلية اللبنانية، إذ بدأت التحالفات الحزبية اللبنانية ضمن إطار المعارضة البرلمانية التقليدية، فكان تحالف (**لجنة الأحزاب المؤتلفة**) تحالفاً معارضاً لإعادة انتخاب بشارة الخوري لولاية رئاسية ثانية، ومطالباً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات حرة، وتامين الحريات العامة ونزاهة الحكم، وضمَّ الأحزاب الشرعية المتبنية هذا الموقف منها الحزب التقدمي الاشتراكي وكتلة التحرر الوطني والكتلة الوطنية وحزب الاتحاد الجمهوري وحزب النداء القومي ومنظمة الغساسنة.

أما (**الجبهة الاشتراكية الوطنية**) فهي جبهة برلمانية معارضة أيضاً لحكم الرئيس بشارة الخوري، وإن لم تضم كل أحزاب التحالف الأول، وغلب عليها طابع الشخصيات الوطنية أكثر من الأحزاب السياسية، إذ ضمت الجبهة (ثمانية) نواب، وكان برنامج الجبهة أوضح من برنامج لجنة الأحزاب، فقد كان ذي طابع ديمقراطي اجتماعي اقتصادي، وأسفر نشاط الجبهة عن إقالة رئيس الجمهورية بشارة الخوري وانتخاب أحد أعضائها (كميل شمعون) لرئاسة الجمهورية.

وكان التحالف الثالث (**الجبهة الاشتراكية الشعبية**) التي أخذت على عاتقها العمل على تحقيق الإصلاحات الضرورية في لبنان، وكانت الشخصيات المشاركة فيها صديقة للحزب التقدمي أو من أعضائه البارزين، وكان برنامجها كبرنامج الجبهة الاشتراكية الوطنية.

أما (**مؤتمر الأحزاب**) فاتخذ طابعاً مختلفاً، إذ كان تحالفاً بين عدة أحزاب التقت حول نقاط تجاوزت المطالب الإصلاحية الداخلية، إذ بدأ لقاءاته بنصرة نضال الشعب العربي في مراكش، وأُدخلت بعد ذلك المطالب الإصلاحية على جدول اجتماعاتها، وكان برنامجه ذا طابع سياسي اتضح من خلال الحفاظ على وحدة واستقلال لبنان، ورفض الأحلاف الغربية وخاصة الحلف العراقي . التركي،

إلا أنه كالتحالفات السابقة، لم يكن له صيغة تنظيمية محددة سوى اللقاءات الدورية.

وكانت (**الجبهة الوطنية**) أقرب إلى الجبهة الاشتراكية الوطنية في نوعية أطرافه، إذ كان تحالفاً بين شخصيات أكثر منه تحالفاً بين أحزاب، وبرنامجه المعلن أقرب إلى برنامج مؤتمر الأحزاب، إذ ركزَّ على المطالب السياسية العامة منها (رفض التجديد لرئاسة ثانية لكميل شمعون ومقاومة الانحراف في سياسته وخاصة الخارجية منها المتعلقة بالانحياز إلى الغرب)، إلا أنها كالتحالفات السابقة بدون صيغة تنظيمية تحدد العلاقة بين أطرافها لكن دورها السياسي كان كبيراً.

Frontal Work in Lebanon in 1949 – 1958

Jasem Mohamed Jasem *

Abstract

During the period under investigation (1949 – 1958) , Lebanon witnessed the existence of many forms of frontal Work. These forms were effective and influential at the level of interior policy. Lebanese factional coalitions began within the framework of traditional parliamentary opposition. It resulted in the (committee of coalitions factions), a coalition that opposed reelecting Bushara Al – Khuree for a second term. This coalition agreed upon the democracy of dissolving the parliament, holding free elections, securing general liberties, integrity and joining the legal factions that adopted this stance like " Social Progressive Party ", " National Liberty Bloc ", " National Bloc ", The Party of Public Unity ", " National Calling Party " and " Al- Gasasina Organization".

As for the " National Social Bloc " ,it is a parliamentary bloc that opposes Al- Khuree.It doesn't , however , comprise all the parties of the first coalition. Most of its members and nationalist figures. It comprises eight parliamentary members. The programme of this front is clear that of the committee of factions. It is of economical social and democratic nature. It succeeded in deposing Bushara Al-Khuree and electing one of its members (Kameel Shamoun) for the president of the state instead of him.

The third coalition, however, was the public social bloc. It undertook achieving the necessary reforms in Lebanon. The figures participating in it were friends to the progressive party or active members in it.As for its programme, it was similar to that of the national social bloc.

Factional congress, however, was of different nature. It was a coalition among many factions that demanded for reforms surpasses the internal reforms. It standard its meetings with calling for supporting the struggle of the Arab people in Morrocow. Then, it enlisted the reform demands on its agenda.

* Dept. of History/ College of Arts/ University of Mosul.

The congress programme was distanced with political feature which became clear through preserving Lebanon's unity, and independency. It was rejecting western alliances specially Baghdad alliance in 1955.

The National Front was closest to the national socialism front in their members , clearly it was personalities alliance more the between parties , while its announcing program nearest to the party conference program , therefore it concentrated on public political requirements such as refusing second presidential renew for Kamil Shamoon and resisting his political perversion specially the external policy related to western bias. But it is as former alliances determined the relation between its members while its political role was great.